

دلائل الإعجاز

فصل في أن الفصاحة في الكلمة لا في حروفها .

وبيان آخر وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى : (واشتعل الرّأسُ شَيْباً) فإنّه لا يجدُ الفصاحةَ التي يجدُها إلّا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره . فلو كانت الفصاحةُ صفةً للفظ " اشتعل " لكان ينبغي أن يُحسَّ بها القارئُ فهي حالٌ نطقه به فمحالٌ أن تكونَ للشيء صفةً ثم لا يصحُّ العلم بتلك الصفة إلّا من بعد عدَمِهِ .

ومَنْ ذا رأى صفة يَعرى موصوفُها عنها في حال وجوده حتى إذا عُدِمَ صارت موجودةً فيه وهل سمِعَ السامعون في قديم الدهر وحديثه بصفةٍ شرطٌ حصولها لموصوفها أنْ يُعَدِمَ الموصوفُ فإن قالوا إنّ الفصاحة التي ادّعىها للفظ " اشتعل " تكونُ فيه في حال نطقنا به إلّا أنّنا نعلم في تلك الحال أنها فيه فإنّنا بلغنا آخرَ الكلام علمنا حينئذٍ أنها كانت فيه حينَ نطقنا . قيل : هذا فنّ آخرٌ من العَجَب وهو أن تكونَ هاهنا صفةٌ موجودةٌ في شيءٍ ثم لا يكونُ في الإمكان ولا يسعُ في الجواز أن نَعْلَمَ وجودَ تلك الصفة في ذلك الشيء إلّا بعد أن يعدمَ . ويكونُ العلمُ بها وبكونها فيه محجوباً عنّا حتى يعدمَ فإنّنا إذا عُدِمَ علمنا أنها كانت فيه حينَ كانَ .

ثم إنّهُ لا شُبْهةَ في أن هذه الفصاحةَ التي يدّعونها للفظ هي مدعاةٌ لمجموعِ الكلمة دون آحاد حروفها إذ ليس يبلغُ بهم تهافتُ الرأي إلى أن يدّعوا لكلِّ واحدٍ من حروفِ " اشتعل " فصاحةً فيجعلوا الشينَ على حدّته فصيحاً وكذلك التاء والعين واللام . وإنّما كانتِ الفصاحةُ مدعاةً لمجموعِ الكلمة لم يتوصّر حصولُها لها إلّا من بعد أن تعدمَ كلها وينقضي أمرُ النطقِ بها . ذلك لأنّه لا يتوصّر أن تدخل الحروفُ بجملتها في النطق دفعةً واحدة حتى تجعلَ الفصاحةَ موجودةً فيها في حال وجودها وما بعد هذا إلّا أن نسأل الله تعالى العصمةَ